

في إطار فكر المواجهة للدعوات المحمومة
لتدويل الحرمين الشريفين نقدم هذا المشروع
تسييس الحج بين المشروعية واللامشروعية
دراسة تأصيلية شرعية تاريخية قانونية
من إعداد
أ. د / عطية عبدالحليم صقر

* مقدمة:

تقول العرب: ساس الناس سياسة: تولى رئاستهم وقيادتهم، وساس الأمور: دبرها وقام بإصلاحها، فهو سائس، والجمع: ساسة، والساسة: قادة الأمم ومدبروا شئونها العامة، والسياسة: تدبير أمور الدولة، والتسييس: الاستخدام المقصود لسياسة أمر من الأمور لتحقيق أغراض مشروعة أو أغراض غير مشروعة.

* المعنى المقصود للتسييس المشروع للحج:

في إطار هذه الدراسة فإننا نقصد بالتسييس المشروع للحج ثلاثة معاني متكاملة:

(1) المعنى الأول: تولى الحكومة السعودية تنظيم وإدارة شئون الحج بتدخلها في جميع العمليات الإدارية اللازمة لتمكين الحجاج من أداء مناسكهم على الوجه الأمثل.

(2) المعنى الثاني: إخضاع الشئون الإدارية والتنظيمية للحج لوزير يجمع بحكم منصبه الوزاري بين صفته السياسية باعتباره عضواً مسئولاً في مجلس الوزراء عن تنفيذ سياسات الدولة فيما يخص وزارته، وبين صفته الإدارية باعتباره رئيساً تنفيذياً لجميع أجهزة وإدارات وزارته المعنية بإدارة الشئون الإدارية والتنظيمية للحج ورعاية الحجاج من حين وصولهم إلى حين مغادرتهم إقليم المملكة، بحيث يكون هذا الوزير عند ممارسته لاختصاصاته بصفته السياسية ملزماً ومسئولاً عن تنفيذ سياسات حكومته، بما يخدم توجهاتها في المحافظة على أمن واستقرار الدولة، وعند ممارسته لاختصاصاته بصفته الإدارية مسئولاً وملزماً أمام حكومته بالخروج بموسم حج ناجح سياسياً وأمنياً وصحياً واجتماعياً واقتصادياً وإدارياً، ومن الوارد أن يؤدي تسييس الحج وفقاً لهذا المعنى إلى:

أ) غضب بعض الدول الإسلامية الرافضة لسياسات الحكومة السعودية في شئون الحج.
ب) بعض حالات التجاوز أو القصور في رعاية ضيوف الرحمن، حيث يعتمد اكتمال هذه الرعاية على قوة شخصية الوزير في سيطرته على مدرائه ومرؤوسيه وعلى تعاون جميع إدارات وزارته معه في تنفيذ ما وضعه من خطط وبرامج تنفيذية لسياسات حكومته.

(3) المعنى الثالث: وقد يفهم من مصطلح "تسييس الحج": نشاط الحكومة السعودية في رعاية شئون الحرمين الشريفين وفي إدارة حشود الحجاج والمعتمرين على مدار الأعوام والمواسم، بما يستتبعه هذا النشاط من تأثير على قطاعات المجتمع السعودي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والإعلامية والسياسية وبما يتطلبه من التحديد المسبق للبرامج والخطط التنفيذية التي تستخدم فيها الدولة سيادتها وسلطانها وسلطتها العامة لتجنب الآثار غير المرغوبة الناتجة عن الإقامة المؤقتة على أراضيها لملايين الحجاج والمعتمرين المحتشدين في وقت واحد ومكان واحد، وإحداث بعض الآثار المرغوبة.

* المعالم الرئيسية لسياسة الحج السعودية:

بعد أن تعرفنا على المعنى المقصود لمصطلح "تسييس الحج" المشروع على النحو السابق بيانه يمكننا ومن خلال استقراء ملامح خطط الحج السعودية التي وضعتها ونفذتها وزارة الحج السعودية على مدار السنوات الماضية، يمكننا تحديد المعالم التالية لسياسة الحج السعودية:

(1) السعي الحثيث في كل عام نحو الخروج بموسم حج ناجح سياسيا وأمنيا وصحيا وإداريا واجتماعيا واقتصاديا، لا يترتب عليه أحد المخاطر التالية:

أ) المساس بالأمن الوطني أو الاستقرار السياسي للمملكة.

ب) المساس بصحة وسلامة وطمأنينة ضيوف الرحمن خلال تواجدهم بالمملكة.

ج) الترويج للفتن الطائفية والخلافات المذهبية والعقائدية.

د) انتشار الأوبئة والأمراض المعدية بين المواطنين والمقيمين.

(2) التطوير المستمر لسياسات الحج تبعا للمتغيرات الدولية والمحلية ووفقا لأولويات الأهداف التي تضعها القيادة السياسية السعودية بما يتلاءم مع ظروف المملكة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبما لا يضر بمصالح ورغبات غالبية الحجاج والمعتمرين من جميع البلدان الإسلامية.

(3) إدراك وفهم المتغيرات والمحددات الدولية والمحلية ذات العلاقة المباشرة بالحج أو التي يمكن أن تكون سببا في ظهور مشكلات تعترض سياسات الحج للأعوام القادمة، من أجل تجنبها عند تصميم سياسة الحج للعام القادم لإحداث الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة لهذه المتغيرات.

(4) تكليف وزير الحج بوضع برنامج وخطة العمل التنفيذية التي تحكم نشاط جميع أجهزة الدولة المعنية بشئون الحج وخدمة ضيوف الرحمن خلال موسم الحج القادم.

* المعنى المقصود في هذه الدراسة من التسييس غير المشروع للحج، وهو يهدف إلى استخدام المصطلح ورقة ضغط على الحكومة السعودية لإرغامها على التخلي عن بعض سياساتها الخارجية إزاء قضايا دولية معينة، أو للتنازل عن بعض حقوقها الدولية، أو للحصول على بعض المكاسب والمزايا التفضيلية للدول التي تنادي بالتسييس. وذلك كله لتحقيق واحد أو أكثر من الأغراض غير المشروعة التالية:

أ) إظهار الدولة السعودية في صورة الدولة الفاشلة في رعاية شئون الحرمين الشريفين وشئون الحجاج.

ب) سلب حقوق السيادة المقررة للدولة السعودية بموجب قواعد القانون الدولي العام على منطقة الحجاز، وجعلها حقا دوليا مشاعا بين الدول الإسلامية.

ج) إرغام الحكومة السعودية على التخلي عن حقوقها التاريخية على الحرمين الشريفين.

د) التدخل في الشئون الداخلية للحكومة السعودية المتصلة بإدارة حشود الحجاج والمعتمرين ورعاية شئون الحرمين الشريفين.

هـ) اغتصاب حق المملكة العربية السعودية في إخضاع شئون الحج وإدارة حشود الحجاج والمعتمرين المتواجدين على أرضها، لسياساتها الأمنية والصحية والدينية والاجتماعية، وإخضاعهم لسياسات دولية جماعية إسلامية لا تتمتع بمسئولية دولية محددة عن تصرفات وأعمال هذه الحشود.

و) التلاعب بالأبعاد الدينية في حياة الشعوب الإسلامية، وإخضاعها للسياسة والمصالح الفردية الوقتية للدول المطالبة بتدويل الحج والحرمين الشريفين، حيث الالفت للانتباه أن مطالبات التدويل لا علاقة لها بمناسك الحج وشعائره أو بفرائضه وسننه، وإنما هي مسألة

من مسائل السياسة الدولية، وهذا يعني تحول الحج والعمرة من الواجب الديني إلى أحد موضوعات السياسة الدولية بما يترتب على هذا التحول من أن يكون الحج مصدراً أساسياً لنزاع دولي إسلامي جديد، وذلك بعد أن كان تشريعياً وتاريخياً محورياً للالتقاء والتعارف بين الشعوب الإسلامية، تنتهي عنده وبسببه أية صراعات سياسية فيما بينها محورياً للالتقاء ديني حضاري تذوب فيه الخصومات، ويبدأ معه التفاعل الذي ينتهي إلى الاتصال والتعاون والتأثير والتأثر والتعايش وتبادل الفكر والرؤى والاندماج الحضاري في أمة إسلامية واحدة، قال تعالى: {الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج، فلا رفث، ولا فسوق، ولا جدال في الحج}... من الآية 197 من سورة البقرة.

* تاريخ التسييس ومستجداته:

كان التنظيم الإداري لحشود الحجاج والمعتمرين في عصر الدولة العثمانية وما سبقه من العصور، مجهول الهوية والملامح، حيث كان القصد الوحيد من الحج أو من العمرة هو تعظيم شعائر الله، وبراءة الذمة من فريضة دينية تعلقت بها، ولذا فإن دولة الحرمين الشريفين كانت محايدة في تحديد أعداد الحجاج الوافدين وفي السماح لهم بجوار الحرمين، وفي رعاية شؤونهم الخاصة. وربما رجع هذا الحياد إلى:

1- قلة الأعداد الوافدة سنوياً إلى الحرمين الشريفين نظراً لوعورة الطرق وصعوبة المواصلات وعدم توفر شرط الاستطاعة المالية عند غالبية المسلمين.

2- صعوبة العيش والإقامة في مكان غير ذي زرع لا يفتتات المقيم فيه إلا بما يحمله معه من بلاده من زاد، ولا يتنقل بين المدن والمشارع إلا على الدواب.

وبعد أن استقر الحكم في بلاد الحرمين الشريفين للملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، واستطاع السيطرة على منطقة الحجاز، وأطلق على دولته اسم المملكة العربية السعودية عام 1351هـ - 1932م، وتم اكتشاف واستخراج وبيع النفط تجارياً، وتتالت الأزمات الاقتصادية العالمية، وتواتت الحروب العالمية والإقليمية، وتيسرت سبل المواصلات، وأصبح في إمكان أعداد غفيرة من المسلمين الوصول والإقامة في بلاد الحرمين الشريفين، وانتشرت ظاهرة الإقامة غير الشرعية من جانب الحجاج والمعتمرين المتخلفين، وبعد أن أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية لا دين لها ولا وطن ولا تحدها حدود سياسية أو فواصل دولية، وبعد أن تزايدت حالات

التدخل في شئون الغير الداخلية من جانب العديد من الدول والمنظمات الدولية والجماعات والطوائف المسلحة.

فإن كل هذه المتغيرات الدولية وغيرها قد فرضت على القيادة السياسية لبلاد الحرمين الشريفين، إنشاء وزارة خاصة بالحج على رأسها وزير سياسي وإداري، مسئول أمام حكومته عن تنفيذ سياسة الحكومة بما يخدم توجهاتها في المحافظة على أمن واستقرار البلاد، وتوجهاتها في رعاية شئون الحجاج والمعتمرين والزوار.

وبهذا دخل مفهوم تسييس الحج في مفهوم السياسة الشرعية من الجوانب التالية:

(1) أن الحجاج والمعتمرين الأجانب وإن كانوا من غير مواطني بلاد الحرمين الشريفين إلا أنهم من المقيمين على الأراضي السعودية، وللحكومة السعودية عليهم كامل حقوق السيادة الشخصية والسيادة الإقليمية، وذلك بكل ما تخوله السيادة الشخصية للحكومة السعودية في مواجهتهم من حق تحديد أعداد الوافدين منهم إلى إقليمها.

ومن حق تنظيم دخولهم وخروجهم، ومن حق إخضاعهم لقوانينها الداخلية خلال فترة إقامتهم، وكذا بكل ما تخوله السيادة الإقليمية للحكومة السعودية في مواجهتهم من حق المحافظة على سلامة إقليمها ووحدته، ومن حق إدارة مرافقها العامة بالكيفية التي تحددها، ومن حق الانفراد بمباشرة اختصاصاتها وسلطاتها العامة على إقليمها والمتواجدين بداخله، ومن حق منع أي دولة أخرى من التدخل في شئونها أو الاعتداء على سيادتها.

(2) إن التسييس المشروع للحج على النحو السابق بيانه لا يعدو كونه اسماً لمجموعة من الإجراءات التنفيذية والتصرفات التي تدير بها الحكومة السعودية شئون الحرمين الشريفين وشئون حشود الحجاج والمعتمرين، وشئون مرافقها العامة الداخلية المسخرة لخدمة ضيوف الرحمن من الموانئ البحرية والبرية والمطارات والنقل والطرق ومراكز الاستقبال والتفويج والتوديع. ومن المعلوم أن الأحكام والإجراءات التنفيذية والتصرفات التي تنظم بها الدولة مرافقها العامة وتدير بها شئون رعاياها والمقيمين على أرضها طالما كانت غير مخالفة لمقاصد الشريعة، وطالما كانت مؤسسة على أصولها وقواعدها الكلية، ومحقة لأغراضها الاجتماعية، تعتبر من قبيل قواعد السياسة الشرعية، وإن لم يتناولها نص من النصوص التفصيلية الواردة في القرآن أو في السنة النبوية.

فالسياسة الشرعية على حد ما نقله ابن قيم الجوزية في الطرق الحكمية عن ابن عقيل هي: "ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يصنعه الرسول ولا نزل به وحي".

(3) إن التسييس الذي تقتضيه مصلحة الحرمين الشريفين أو مصالح حشود الحجاج والمعتمرين والزوار يكون سياسة شرعية بشرطين هما:

أ) اتفاه مع مقاصد الشريعة واعتماده على أصولها وقواعدها الكلية والتي من جملتها: "ينزل الضرر في المال منزلة الضرر في الحال".

وقاعدة: "ما يفضي إلى الضرر في ثاني الحال يجب المنع منه في ابتدائه".

وقاعدة: "كل من دفع ضرا عن نفسه كان القول قوله".

وقاعدة: "الإنسان لا يتحمل الضرر المحض وإن رضي به".

وقاعدة: "الرضا بالمجهول لا يصح".

ب) ألا يناقض مناقضة حقيقية دليلا تفصيليا تشريعيا عاما جاء في القرآن أو في السنة أو أجمع المسلمون على خلافه، وعلى ذلك:

فإنه ليس بلازم أن تسير حكومة المملكة العربية السعودية في تدبير شئون الحرمين الشريفين، وشئون إدارة حشود الحجاج والمعتمرين والزوار على ما كان عليه الحال في العهد النبوي بعد أن استجدت الكثير من المتغيرات الدولية والإقليمية، وبعد أن تكفلت الحكومة السعودية بنفقات رعاية الحرمين الشريفين وتجهيزهما وتوسعتهما، ونفقات إقامة وتجهيز وصيانة جميع مرافق الحج ومرافق خدمة الحجاج.

حيث من اللازم علينا أن نفرق في الأحكام التي وردت بين ما يعتبر حكما خاصا موقوتا بزمانه أو بمكانه لا بتناؤه على سبب خاص، وبين ما جاء تشريعيا عاما لا يختلف أو يتبدل بتغير الزمان والمكان، فإن الأحكام الأولى تدور مع عللها وجودا وعدما، فإن وجدت العلة وجد الحكم وإن انتفت العلة زال الحكم. وعلى ذلك:

فإنه وباسم السياسة الشرعية تستطيع القيادة السياسية السعودية أن تستق من القواعد والإجراءات التنفيذية الإدارية لإدارة شئون الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وإدارة حشود الحجاج والمعتمرين والزوار، ما يحافظ لها على أمنها واستقرارها وما يحقق المصالح المعتبرة للحرمين

الشريفيين وما يحقق للحجاج والمعتمرين والزوار أمنهم وسلامتهم، وما يواجه المتغيرات العارضة التي تعوق نجاح مواسم الحج والعمرة.

وبذلك تكون السياسة الشرعية الوسيلة المثلى لمسايرة التطورات والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والصحية في حياة المسلمين، وفاء بمطالبهم وتحقيقاً لمصالحهم، وحفظاً لحقوقهم، ودرءاً لاستشراء الفساد فيما بينهم، ومساعدتهم على حل مشكلاتهم، وإزالة العقبات من طريقهم، واستنباطاً لما يعوزهم من أحكام لا دليل لها في قرآن أو سنة.

ومرجع السياسة الشرعية في جملتها هو قواعد الضرورة ورفع الحرج والذرائع والتيسير. وهي قواعد ذات سند في أصول الشريعة ومصادرها وأدلتها.

* حدود البحث الماثل:

مما لا شك فيه أن أي دراسة للتنظيم الإداري لشئون الحرمين الشريفين وشئون ضيوف الرحمن، لا تقوم على الربط بين فريضة الحج وواجب المستطيعين بدنيا ومالياً على أدائها، وبين سياسات الحكومة السعودية في المحافظة على أمن وسلامة ووحدانية واستقرار البلاد، وكذا المحافظة على أمن وسلامة الحجاج والمعتمرين والزوار، وتجنب جميع الآثار غير المرغوبة الناتجة عن تواجد حشودهم الكبيرة في زمان واحد ومكان واحد محدود لا يجوز تجاوزه إلى ما يجاوره.

إن أي دراسة لا تقوم على الربط بين هذه الظواهر والمجريات والمتغيرات المصاحبة لها، تعتبر من الوجهة العلمية والعقلية غير كاملة، فضلاً عن كونها دراسة بدائية عزلاء قليلة الدلالة والأثر من وجهة النظر الواقعية.

أما إذا جاءت الدراسة مشتملة على تحليل جميع الظواهر والمجريات والمتغيرات المتصلة بالحشود الكبيرة للحجاج والمعتمرين والزوار، في ضوء ما بينها من علائق متشابكة، فإنها تكون حينئذ دراسة متكاملة متعمقة وهذا ما سوف يراعيه بحثنا الماثل بقدر الإمكان.

* أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

أولاً: الدراسة التحليلية لسياسات الحج السعودية المتصل بنشاط الحكومة السعودية في استقبال وتسكين وإعاشة وتنقل وحماية ورعاية وخدمة ضيوف الرحمن في مواسم الحج المتعاقبة، وفي مواسم العمرة على مدار الأعوام.

ثانياً: الدراسة التحليلية لسياسات الحج السعودية في إدارة الحشود الكبيرة للحجاج والمعتمرين والزوار على اختلاف جنسياتهم وثقافتهم وسلوكياتهم وعاداتهم وتقاليدهم ومستوى تحضرهم وتفاوت تعظيمهم لشعائر الله.

ثالثاً: الدراسة التحليلية لسياسات الحج السعودية في رعاية وصيانة وتوسعة الحرمين الشريفين والساحات المحيطة بهما والمشاعر المقدسة وطرق الحج وموانيه، وما يستتبع نشاط الدولة السعودية في هذا الشأن من آثار على قطاعات الدولة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والإعلامية وغيرها.

رابعاً: الدراسة التحليلية لآثار سياسات الحج السعودية على جوانب الحياة العامة الداخلية التالية:

- (أ) تحقيق أمن وسلامة واستقرار البلاد.
- (ب) تحقيق أمن وسلامة وراحة الحجاج والمعتمرين والزوار.
- (ج) إتاحة الفرص المتكافئة أمام جميع المسلمين من كافة الدول لأداء الفريضة.
- (د) إدارة الحشود الكبيرة من الحجاج والمعتمرين والزوار إدارة فعليه هادفة إلى تحقيق أمنهم وسلامتهم وراحتهم، وأمن وسلامة واستقرار البلاد.
- (هـ) ضبط أسواق السلع والخدمات وحمايتها من مخاطر الزيادة الحادة والمفاجئة على الطلب والمؤدية إلى التضخم.
- (و) التعبئة الشاملة لكافة قوى وطاقات الدولة السعودية لخدمة ضيوف الرحمن.
- (ز) تحاشي كل ما يعكر أو يعوق أداء الحجاج والمعتمرين لمناسكهم من مشكلات وعقبات.

خامساً: الدراسة التحليلية لموقف المشرع الإسلامي الحنيف من إمكانية فرض الدولة الراعية لشئون الحرمين الشريفين سياسات تنظيمية إدارية، سواء لرعاية وصيانة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة، وتجهيزهما لاستيعاب الحشود المتزايدة والمعتمرين والزوار، أو لرعاية وخدمة ضيوف الرحمن وحفظ أمنهم وسلامتهم مع بيان مدى تدخل المشرع الحنيف بتشريع ملزم في هذين الشأنين على وجه الخصوص، ومدى إخضاعهما لقواعد السياسة الشرعية.

* أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهميته من الوجوه والجوانب التالية:

- (1) أنه أول دراسة تأصيلية شرعية قانونية تتصدى لبحث مفهوم التسييس المشروع وغير المشروع للحج والعمرة والزيارة.
- (2) أنه أول دراسة تؤصل لمشروعية التسييس المشروع للحج من القرآن والسنة والإجماع.
- (3) أنه أول دراسة تؤصل لدواعي ونظريات التسييس المشروع للحج والعمرة والزيارة.
- (4) أنه أول دراسة استقصائية تاريخية لتسييس الحج عبر التاريخ الإسلامي.
- (5) أنه أول دراسة تستهدف إثبات أن التسييس المشروع للحج والعمرة والزيارة ليس مجرد حق لدولة الحرمين الشريفين، وإنما هو التزام وواجب ديني عليها بمقتضى الخطاب الإنشائي الوارد في قوله تعالى: {ومن دخله كان آمناً}، والمتضمن الطلب اللازم بتأمين كل من يدخل البيت الحرام بمكة المكرمة باعتباره حرماً آمناً بتحريم الله - عز وجل - له.
- (6) أنه أول دراسة استقصائية لحالات وأسباب ونتائج التسييس غير المشروع للحج عبر تاريخ الفريضة من عهد قبيلة قريش وحتى وقتنا الحاضر.

**** خطة البحث وهيكله:**

- **الفصل التمهيدي:** مفهوم التسييس لغة واصطلاحاً وتقسيماته. وفيه مبحثان:
 - * **المبحث الأول:** مفهوم التسييس في اللغة العربية واصطلاح العلماء. وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: مفهوم التسييس في اللغة.
 - المطلب الثاني: مفهوم التسييس في اصطلاح العلماء.
 - * **المبحث الثاني:** تقسيمات التسييس في إطار هذا البحث. وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: التسييس المشروع وأسباب مشروعيته.
 - المطلب الثاني: التسييس غير المشروع وأسباب عدم مشروعيته.
- ♦ **الباب الأول: أدلة مشروعية التسييس المشروع للحج والعمرة. وفيه:**
 - **الفصل الأول:** أدلة مشروعية التسييس من القرآن الكريم. وفيه مبحثان:
 - * **المبحث الأول:** قوله تعالى: {ومن دخله كان آمناً} الآية 97 آل عمران. وفيه أربعة مطالب:
 - المطلب الأول: أقوال أئمة المفسرين في تفسير الآية الكريمة ووجه الاستدلال بها.

- المطلب الثاني: أقوال العلماء في نوع الأسلوب في الآية (خبر، أم إنشاء) ورأي كل فريق ووجهته مع الترجيح.

- المطلب الثالث: تحرير نوع ألفاظ الآية ومدلولاتها.

- المطلب الرابع: الحكم التكليفي الوارد في الآية، والمخاطب به.

* المبحث الثاني: في قوله تعالى: {إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام} الآية

28 التوبة. وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: أقوال أئمة المفسرين في تفسير الآية.

- المطلب الثاني: لماذا حُصَّ المشركون وحدهم بالمنع ونُذِرَ العهد.

- المطلب الثالث: التفسير النظري والتطبيق العملي للآية من واقع السنة النبوية.

- المطلب الرابع: أوجه الاستدلال بالآية على التسييس المشروع للحج والعمرة.

• الفصل الثاني: أدلة مشروعية التسييس المشروع من السنة. وفيه خمسة مباحث:

* المبحث الأول: تأمير الأمراء على الحج. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: أمراء الحج المعينين من لدن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-

والخلفاء الراشدين.

- المطلب الثاني: المضمون السياسي لتأمير الأمراء على الحج.

* المبحث الثاني: التنظيم الإداري لخدمات ومسؤوليات السدانة والسقاية والرفادة. وفيه

مطلبان:

- المطلب الأول: تعريف السدانة والسقاية والرفادة.

- المطلب الثاني: المضمون السياسي لتدخل الدولة في تنظيم هذه الخدمات.

* المبحث الثالث: خطبة الحج يوم عرفة. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: خطباء الحج في العهد النبوي والراشدي.

- المطلب الثاني: المضمون السياسي لتولي الدولة تعيين خطيب الحج يوم عرفة.

* المبحث الرابع: خطبة حجة الوداع. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المضامين التربوية في خطبة حجة الوداع.

- المطلب الثاني: المضامين السياسية في خطبة حجة الوداع.

* **المبحث الخامس:** منع المشركين والعرة من الطواف حول البيت والتصريح للنساء بالاختلاط بالرجال داخل المسجد الحرام. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المضامين السياسية لمنع المشركين والعرة من الطواف حول البيت.
 - المطلب الثاني: المضامين السياسية للتصريح للنساء بالاختلاط بالرجال.
- **الفصل الثالث:** التسييس المشروع في إطار نظريتي المصلحة والضرورة. وفيه

مبحثان:

* **المبحث الأول:** التسييس المشروع في إطار المصالح الحقيقية المعتمدة شرعا. وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بالمصالح الحقيقية المعتمدة شرعا.
- المطلب الثاني: انعدام التسييس المشروع وفتح باب ذريعة النزاع على السيادة القانونية على الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة.
- المطلب الثالث: انعدام التسييس المشروع وفتح باب النزاع حول الحقوق التاريخية الثابتة لدولة الحرمين الشريفين بموجب نظرية التوارث أو الاستخلاف الدولي في شأن إدارة حشود الحجاج والمعتمرين والزوار.
- المطلب الرابع: مقام التسييس من المصالح المعتمدة.

* **المبحث الثاني:** التسييس المشروع في إطار المصالح المرسلة. وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: دلالات سكوت المشرع الحنيف عن تقرير حقوق دولة الحرمين الشريفين في الإشراف عليهما.
- المطلب الثاني: مدى ونطاق حجية العمل بالمصالح المرسلة في استنباط أحكام ما سكت عنه المشرع.

- المطلب الثالث: مقام التسييس المشروع من المصالح المرسلة.

* **المبحث الثالث:** التسييس المشرع في إطار نظرية الضرورة. وفيه تسعة مطالب:

- المطلب الأول: محاذير الضرورة والاضطرار التي يباح لأجلها التسييس
- المطلب الثاني: أحكام أضرار الحال وأضرار المآل في نطاق نظرية الضرورة.
- المطلب الثالث: التسييس كضرورة لتحقيق الأمن الداخلي لدولة الحرمين الشريفين.

- المطلب الرابع: التسييس المشروع كضرورة لتحقيق أمن وسلامة الحجاج والمعتمرين.
- المطلب الخامس: التسييس المشروع كضرورة لدرء مخاطر الفوضى الخلاقة.
- المطلب السادس: التسييس المشروع كضرورة لدرء مخاطر الفتن الناشئة عن الخلافات الطائفية والولاءات المذهبية.
- المطلب السابع: التسييس المشروع كضرورة لسد الذرائع المفضية إلى منع الحجاج والمعتمرين من أداء مناسكهم.
- المطلب الثامن: التسييس المشروع كضرورة لدرء مخاطر موالاة المبتدعين والقضاء على شخصية تكفير المسلمين.
- المطلب التاسع: التسييس المشروع كضرورة لرعاية الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة.

♦ الباب الثاني: التسييس المشروع للحج وللإشراف على الحرمين الشريفين عبر

التاريخ. وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: تسييس الحج في عصر قبيلة قريش. وفيه ثلاثة مباحث:
- * المبحث الأول: قريش واستمداد نفوذها السياسي من الحج. وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: الحج من لدن أذان إبراهيم خليل الله في الناس بالحج إلى عصر قبيلة قريش.
- المطلب الثاني: جوانب (خصال) تفضيل قريش على سائر القبائل العربية.
- * المبحث الثاني: التنظيم الإداري للحج في العصر القرشي. وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: التنظيم الإداري للحجاجة والسدانة وحفظ البيت الحرام.
- المطلب الثاني: التنظيم الإداري لسقاية الحجاج ورعايتهم.
- * المبحث الثالث: مظاهر التسييس المشروع للحج في العصر القرشي. وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: انفراد قريش ببناء الكعبة المشرفة.
- المطلب الثاني: التسييس في صلح الحديبية.
- المطلب الثالث: التسييس في عمرة القضاء.

• الفصل الثاني: التسييس المشروع للحج في العهد النبوي. وفيه مبحثان:

* المبحث الأول: تعظيم الرسول -صلى الله عليه وسلم- حرمة مكة المكرمة والبيت

الحرام. وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: مظاهر التعظيم في صلح الحديبية.
- المطلب الثاني: مظاهر التعظيم يوم فتح مكة.
- المطلب الثالث: مظاهر التعظيم في عدول الرسول -صلى الله عليه وسلم- عن إعادة بناء الكعبة على قواعد خليل الله إبراهيم.

* المبحث الثاني: مظاهر التسييس النبوي للحج. وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: مغايرة أنساك حجة الرسول -صلى الله عليه وسلم- لأنساك حج الجاهلية.

- المطلب الثاني: تحويل السدانة على الكعبة وحفظ مفاتيحها من بني عبد الدار إلى بني شيبه، وإقرار السقاية لبني العباس، وتولي الرسول -صلى الله عليه وسلم- بنفسه مسئولية الرفادة نيابة عن بني هاشم.

- المطلب الثالث: إدارة شئون الكعبة والبلد الحرام وشئون الحجاج والمعتمرين بواسطة السلطة الإسلامية في المدينة المنورة.

- المطلب الرابع: منع عمر بن الخطاب للمرأة المجذومة من الطواف بالبيت الحرام

• الفصل الثالث: التسييس المشروع للحج في عصر الدولة الأموية. وفيه تمهيد

ومبحثان:

* تمهيد: في الآثار السياسية للفتنة الكبرى على الحرمين الشريفين.

* المبحث الأول: التسييس لأغراض تكريس الشرعية السياسية لخلفاء الدولة الأموية.

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: أيلولة سلطة الإشراف المباشر على الحرمين إلى أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان ثم إلى بنيه من بعده.
- المطلب الثاني: واقعة الحرة واستباحة يزيد بن معاوية حرمة المدينة المنورة (الأسباب والنتائج).

- المطلب الثالث: سيطرة ابن الزبير على منطقة الحجاز في عصر عبد الملك بن مروان (الأسباب والنتائج).

- المطلب الرابع: ضرب الحجاج بن يوسف الكعبة المشرفة بالمنجنيق، وقتل ابن الزبير وهو لائذ بها (الأسباب والنتائج).

- المطلب الخامس: عمارة الوليد بن عبد الملك للمسجد الأقصى بالقدس (الأسباب والنتائج).

* المبحث الثاني: التسييس لأغراض تكريس الشرعية والسلطة الدينية لخلفاء الدولة الأموية. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: قبض الدولة على سلطة تعيين أمراء الحج وإدارة حشود الحجاج والمعتمرين.

- المطلب الثاني: توجيه خطبة الحج في مسجد نمره والدعاء للخليفة.

• الفصل الرابع: التسييس المشروع للحج في عصر الدولة العباسية. وفيه مبحثان:

* المبحث الأول: التسييس من خلال عمارة المسجد الحرام. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: عمارة أبو جعفر المنصور وأهدافها السياسية.

- المطلب الثاني: عمارة المهدي والدعوة إلى بيعته في خطبته في نمره.

* المبحث الثاني: التسييس من خلال ربط التبعية المذهبية للحجاز بمذهب الحكام

المسيطرين على مقاليد الحكم. وفيه تسعة مطالب:

- المطلب الأول: التسييس في عهد بني بويه (الأسباب والمظاهر).

- المطلب الثاني: التسييس في عهد السلاجقة ونتائجه على الحج.

- المطلب الثالث: التسييس في دولة القرامطة (أبو طاهر القرمطي وقلع الحجر الأسود

من الكعبة) (الأسباب والنتائج).

- المطلب الرابع: التسييس في عصر الدولة الإخشيدية (المظاهر والنتائج).

- المطلب الخامس: التسييس في عصر الدولة الفاطمية (المظاهر والنتائج).

- المطلب السادس: التسييس في عصر الدولة الأيووية (المظاهر والنتائج).

- المطلب السابع: التسييس في عصر دولة المماليك (عمارة ابن قلاوون، وبرقوق، وقايتباي للمسجد الحرام) (الأسباب والنتائج).
- المطلب الثامن: التسييس في العصر العثماني (مجالاته وأبعاده).
- السلطان سليم الأول وموقفه من كسوة الكعبة وعمارة الحرمين.
- سليمان القانوني وتحديد الكعبة المشرفة.
- السلطان مراد وعمارة الحرمين الشريفين.
- السلطان عبد المجيد وعمارة المسجد النبوي.
- المطلب التاسع: الأبعاد السياسية لرعاية الدولة العثمانية للحرمين الشريفين.
- ♦ **الباب الثالث: التسييس غير المشروع للحج وللإشراف على الحرمين الشريفين.**

وفيه خمسة فصول:

- **الفصل الأول: التسييس غير المشروع في العهد القرشي.** وفيه مبحثان:
- * **المبحث الأول: التسييس غير المشروع للحج والعمرة.** وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: التسييس بالمنع من الأداء.
 - المطلب الثاني: التسييس بالرفادة.
- * **المبحث الثاني: التسييس غير المشروع للإشراف على الحرم المكي.** وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: الحجابة.
 - المطلب الثاني: الانفراد ببناء الكعبة على غير قواعد إبراهيم.
- **الفصل الثاني: التسييس غير المشروع في العصر الأموي.** وفيه مبحثان:
- * **المبحث الأول: الأبعاد السياسية لاستباحة يزيد بن معاوية لحرم المدينة المنورة.** وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: الأسباب السياسية لموقعة الحرة.
 - المطلب الثاني: الأبعاد والنتائج السياسية لموقعة الحرة.
- * **المبحث الثاني: الأبعاد السياسية لاستباحة عبد الملك بن مروان لحرم مكة المكرمة** والمسجد الحرام. وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: الأسباب السياسية لحملة الحجاج بن يوسف على مكة المكرمة.

- المطلب الثاني: الأبعاد والنتائج السياسية لضرب الكعبة بالمنجنيق، وقتل عبدالله ابن الزبير وهو لائد بها.

• الفصل الثالث: التسييس غير المشروع في عصر الدولة العباسية. وفيه مبحثان:

* المبحث الأول: فرض التبعية المذهبية على الحرمين الشريفين. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: فرض بني بويه النفوذ الديني والتبعية المذهبية للمذهب الشيعي على الأماكن المقدسة في الحجاز (المظاهر والنتائج).

- المطلب الثاني: فرض السلاجقة الأتراك المذهب السني على الحرمين الشريفين.

* المبحث الثاني: التسييس غير المشروع لأغراض تكريس السلطة السياسية. وفيه أربعة

مطالب:

- المطلب الأول: صنيع أبو طاهر القرمطي بقوافل الحجاج (الأسباب والنتائج).

- المطلب الثاني: صنيع أبو طاهر القرمطي بالحجر الأسود (الأسباب والنتائج).

- المطلب الثالث: فوضى الحج الناشئة عن الخلاف السياسي بين حكام مكة وحكام المدينة قبيل حكم الفاطميين.

• الفصل الرابع: التسييس غير المشروع في عصر الدولة العثمانية. وفيه مبحثان:

* المبحث الأول: الأبعاد السياسية للصراع الطائفي بين الدولتين العثمانية والصفوية.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الحالة الاجتماعية والسياسية في الدولة الصفوية.

- المطلب الثاني: نطاق الخلاف المذهبي بين الدولتين العثمانية والصفوية وانعكاساته

على العلاقات الدولية بينهما.

* المبحث الثاني: انعكاسات الصراع الطائفي بين الدولتين على الحج والعمرة. وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: موقف الدولة العثمانية من حجاج الدولة الصفوية في إيران.

- المطلب الثاني: موقف الدولة العثمانية من حجاج المذهب الشيعي في العراق.

• الفصل الخامس: التسييس غير المشروع للحج والعمرة الذي تواجهه دولة الحرمين

الشريفين في الوقت الحاضر. وفيه ثلاثة مباحث:

* المبحث الأول: الأبعاد غير المشروعة لهذا التسييس. وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: تدويل الأراضي المقدسة في منطقة الحجاز.
- المطلب الثاني: الاستقلال السياسي لمنطقة الحجاز.
- المطلب الثالث: تناوب إدارة الحجاج والمعتمرين بين الدول الإسلامية.
- المطلب الرابع: الإدارة الجماعية الإسلامية لمنطقة الحجاز وحشود الحجاج.
- * المبحث الثاني: النتائج غير المشروعة لهذا التسييس. وفيه عشرة مطالب:
- المطلب الأول: توطين الصراعات الأيديولوجية والمذهبية والطائفية في ساحة الحرمين الشريفين.
- المطلب الثاني: الاحتيال على إبطال الحقوق التاريخية لدولة الحرمين الشريفين على إدارتهما وإدارة حشود الحجاج والمعتمرين والزوار.
- المطلب الثالث: السعي إلى الانتقاص من حقوق السيادة الشخصية والإقليمية لدولة الحرمين الشريفين على إقليمها.
- المطلب الرابع: التدخل غير المشروع في شئون دولة الحرمين الشريفين.
- المطلب الخامس: زرع بذور الخلافات الفقهية والعقائدية وتعدد المرجعيات الدينية في شعائر الحج ومناسكه.
- المطلب السادس: زعزعة المكانة المرموقة لدولة الحرمين الشريفين في أوساط عامة المسلمين.
- المطلب السابع: ضرب الوحدة الوطنية لدولة الحرمين الشريفين والوصول إلى تقسيمها جغرافيا وسياسيا وإداريا إلى كيانات هشة.
- المطلب الثامن: تحول شرائع الإسلام إلى ذرائع لشق وحدة الصف الإسلامي والارتدادية نحو الطائفية والولاءات المذهبية والعرقية.
- المطلب التاسع: الدفع بالعلاقات الدولية الإسلامية نحو الصراعات الفكرية والكلامية والإعلامية المنتهية إلى القطيعة والتشردم.
- المطلب العاشر: الدفع بإدارة حشود الحجاج والمعتمرين والزوار نحو الفوضى والتخبط والعشوائية والفساد الإداري والانتماءات السياسية.
- * المبحث الثالث: المآخذ الشرعية والقانونية على التسييس غير المشروع. وفيه سبعة مطالب:
- المطلب الأول: الاحتيال على إبطال الحقوق الثابتة لدولة الحرمين الشريفين.

- المطلب الثاني: السعي نحو إجبار دولة الحرمين الشريفين على إسقاط حقوقها التاريخية وحقوق سيادتها الإقليمية على منطقة الحجاز.
 - المطلب الثالث: المطالبة بتقرير حقوق للغير على الحرمين الشريفين بظاهر أقاويل وحوادث نادرة الوقوع واستدلالات احتمالية ظنية.
 - المطلب الرابع: المطالبة بتقرير حقوق على أرض إقليم مملوك لدولة أخرى مستقلة وذات سيادة دون رضاها.
 - المطلب الخامس: الإهدار الكامل لمبدأ السيادة الإقليمية.
 - المطلب السادس: الإهدار التام لنظرية التوارث الدولي في الحقوق والالتزامات.
 - المطلب السابع: التجرد من أي سبب مشروع أو قرار دولي ملزم.
- الخاتمة: وتتضمن:
- 1- ملخصا للبحث باللغتين العربية والإنجليزية.
 - 2- نتائج البحث وتوصياته.
 - 3- فهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار.
 - 4- ترجمة للأعلام الوارد ذكرهم.
 - 5- ترجمة للأماكن الجغرافية وتحديد مواقعها.
 - 6- فهرس الموضوعات.
 - 7- قائمة بالمصادر والمراجع.
- وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين